بســـــــم الله الرحمـــــــن الرحـــــــيم

من مجالات إحياء الوقف العلمي : مراكز البحث العلمي

مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة نموذجا

د. عبد الباسط عبد الرزاق بدر

مقدمـــــــة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فثمة حديث غني بالدلالات يوجز لنا مفهوم الوقف الخيري في الإسلام والميادين التي تمتد إليها آثاره، ويفتح الباب واسعا لاجتهادات تأتي بها الأجيال عبر العصور إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فقد روى الإمام البخاري عن عبد الله بن عمر رضي اللع عنهما قال : أَصَابَ عُمَرُ بِخَيْبَرَ أَرْضًا فَأَتَى النَّبِيَّ ؟ فَقَالَ أَصَبْتُ أَرْضًا لَمْ أُصِبْ مَالًا قَطُّ أَنْفَسَ مِنْهُ فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي بِهِ قَالَ إِنْ شِئْتَ حَبَّسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا فَتَصَدَّقَ عُمَرُ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ فِي الْفُقَرَاءِ وَالْقُرْبَى وَالرِّقَابِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالضَّيْفِ وَابْنِ السَّبِيلِ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ[1]

هذا التوجيه النبوي لعمر بن الخطاب رضي الله عنه،جاء فيما أحسب على غير مثال، فلم أعثر في مصادر تاريخ الجزيرة العربية قبل الإسلام على تشريع ديني أو مدني على هذا النحو، يضع فعالية اقتصادية في استثمار مستمر يوزع ريعه على شرائح من المجتمع لتستفيد منه في سد احتياجاتها، وقد اجتمعت في الحديث عظمة التوجيه النبوي في تثبيت ملكية الفعالية الاقتصادية وإطلاق ريعها ، وحكمة متلقي التوجيه سيدنا عمر في تحديد مصارف الريع وتسمية الجهات المستفيدة منها وتوسيعها لتشمل شرائح عدة من المجتمع.

وقد نشأ عن هذا التشريع النبوي نوع من الملكية يمكن أن نسميه (ملكية المنفعة العامة) فليس لهذه الأرض مالك محدد، وإنما لها حارس (ناظر الوقف) يحافظ عليها ويحول دون

---

[1] صحيح البخاري 22/1 ح رقم 2772.

تحول ملكيتها لشخص آخر وينفذ في الوقت نفسه شروط الواقف، فالمالك إذن شخصية اعتبارية اصطلح على تسميتها فيما بعد (الوقف الخيري)

ولست بصدد البحث عن تاريخ هذا المصطلح وأول من قننه فهذا موضوع يتجرد له من يدرس تاريخ الوقف ولكني أريد أن أنفد إلى موضوع يتصل بموضوع بحثي ، موضوع العلم وصلته بالوقف الخيري،فالحديث الذي قدمته أصلا تشريعيا لمنظومة الوقف لم يتطرق إلى العلم أو التعليم، و لم يدخله قي مصروفات الريع الذي حدده عمر بن الخطاب رضي الله عنه، غير أن عبارة (في سبيل الله) تفتح المجال واسعا لكل ميدان خير يمكن التقرب به إلى الله، بدءا بالجهاد في سبيل الله ووصولا إلى أدق عمل يفيد المسلمين، ثم إن الزمن الذي قيلت في العبارة كان العلم فيه فرديا ينتقل بين الصحابة في البيوت والمجالس والمسجد النبوي، و لم يكن فيه أية مؤسسة للعلم والتعليم، وأول مؤسسة تعليمية في المجتمع المسلم ظهرت في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، عندما أمر بجمع صبيان الشهداء والمجاهدين الغائبين في الفتوحات وكلف رجلا بتعليمهم كتاب الله، وعندما رأى نجاح مشروعه في المدينة كتب إلى الأمصار لتطبيقه فيها، وسميت هذه المرحلة من التعليم فيما بعد بالكتاب.[1]

وعندما افتتحت المدارس ومراكز العلم والتعليم الكبرى في العصر العباسي كان الوقف عاملا أساسيا في تمويلها، فقد حرص الخلفاء والأمراء والميسورون الذين وفقهم الله لإنشاء تلك المدارس والمراكز على وقف بساتين ومزارع ودكاكين وأفران وحمامات وغير ذلك من الأنشطة الاستثمارية للإنفاق عليها، وتوسعوا في الوقف على العلم والتعليم فشملوا الأربطة والزوايا التي تعقد فيها حلقات علم أو يقرأ فيها بعض كتب الحديث والزهد والرقائق، ، وخصصوا مبالغ لمن يقوم على خدمة المدارس والطلاب والعلماء من الطباخين والكناسين والسراجين وغيرهم،[2]

وقد استمر الوقف محضنا مهما للحركة العلمية على مر العصور، وسار في حالات كثيرة عكس المسار السياسي، ففي الوقت الذي كانت الأوضاع السياسية في المجتمعات

---

[1] انظر عبد الباسط بدر . التاريخ الشامل للمدينة المنور 274/1 نقلا عن التراتيب الإدارية 293/2 ط 1 المدينة المنورة 1414 هـ

[2] انظر مثلا: البداية والنهاية لابن كثير139/13 دار الفكر بيروت 1402 هـ

الإسلامية تنوء بالفتن والانقسامات والحروب كان الوقف الخيري ينشيء المدارس والأربطة ويخصص الأموال اللازمة لرعاية العلم وطلابه والقائمين على خدمته .

ولا أريد أن أطيل في هذا الموضوع فقد عرضه باحثون كثيرون من قبل [1] وإنما أريد الإشارة إلى جهود إسلافنا في خدمة العلم وتعزيز الحركة العلمية في عصورهم عن طريق الوقف الخيري ووفق الأساليب والمتاحات لديهم , بل إنهم نهضوا بما تنهض به الدول والمؤسسات الرسمية في عصرنا الحديث وحملوا عن دولهم مسؤوليتها في هذا الميدان في حالات كثيرة، واستطاعوا أن يحافظوا على شعلة العلم والتعليم في عصور مضطربة , وغير مستغرب أن نجد بعض السلاطين والأمراء والقادة المهتمين بالعلم يعتمدون نظام الوقف الخيري نفسه لاحتضان الحركة التعليمية والمدارس التي انشأوها ولا يعتمدون على دواوين الدولة في تمويلها . ولا أدل على ذلك مما فعله السلطان الأشرف قايتباي الذي أنشأ مدارسه الأشرفية في مكة والمدينة القدس والقاهرة وأوقف لها الأوقاف الهائلة [2].

ولئن كان هذا شان أسلافنا فما الشأن عندنا نحن ؟ وما الذي يمكن أن نفعله ؟ وهل نقتصر على تتبع خطى أسلافنا وتقليدهم ما استطعنا إلى ذلك سبيلا ؟ أم أن المسؤولية الحقيقية تحتم علينا أن نتناغم مع عصرنا ونطور وقفنا ليواكب مستجدات العصر وأولوياته؟ .

لا شك أن اقتفاء آثار أسلافنا في أعمالهم المجيدة ومنجزاتهم الحضارية هو تأكيد لامتداد شخصيتنا الحضارية واستمرار لعطاءاتها الايجابية , وهو نشاط يمكن أن نقنع أنفسنا إذا فعلناه أننا نملك الحيوية التي كان عليها أسلافنا , وأننا لم نقصر في مواصلة رسالتهم الحضارية , وربما افتخرنا بذلك , غير أننا إن وقفنا مع أنفسنا وقفة صدق قبل أن نقفها بين يدي الله سبحانه فسنجد عذرنا واهيا وفخرنا في غير محله , فأسلافنا قدموا ما قدموه وفق معطيات عصورهم وكانوا متوائمين مع ظروفهم ومبتكرين لوسائل سد حاجاتهم الطارئة , ونحن في حال اقتصارنا على ما وجدنا عليه آباءنا لن نزيد على أن نكون مقلدين

---

[1] انظر مثلا: أحمد محمد شريف . مؤسسة الأوقاف في العراق ودورها التاريخي . وقائع ندوة مؤسسة الأوقاف في العالم العربي والإسلامي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1403 هـ

[2] انظر : كامل جميل العسلي . مؤسسة الأوقاف ومدارس بيت المقدس.104 وقائع ندوة مؤسسة الأوقاف في العالم العربي والإسلامي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1403 هـ

وغافلين عن مستجدات الزمن ومتغيرات الأجيال . فالحركة العلمية في زماننا لم تعد قاصرة على إنشاء المدارس والمعاهد المتميزة , وان كانت هذه مفرخات مهمة للحركة العلمية , بل أضافت إليها وسائل أخرى أكثر فاعلية في توليد الابتكار وبناء الحضارة , وسائل تستقطب المخرجات المتميزة للمدارس والجامعات وتفرغهم للبحث العلمي , وتوجههم للانكباب على موضوعات محددة واستنبات جديد لم يسبقوا إليه , كما تعتمد إلى حد كبير على أسلوب عمل الفريق، فتخصص للبحث الواحد على اقل تقدير باحثا وعدد من المساعدين , وقد تقسم البحث إلى أقسام صغيرة توزعها على مجموعة من الباحثين ومساعديهم ليعمل كل منهم في جزئية محددة، وتجتهد ما وسعها الاجتهاد في إيجاد ظروف ملائمة للباحثين , وترصد لبحوثهم الأموال الطائلة لتحقق أهدافها العلمية وتنجز مبتكراتها , وأهم وسيلة يجتمع فيه كل ما ذكرته هي مراكز البحوث العلمية .

مفهوم المركز العلمي وطبيعته :

يقصد بمركزالبحث العلمي: المكان الذي يعمل فيه مجموعة من الباحثين لدراسة موضوعات محددة للوصول إلى نتائج غير معروفة من قبل، أو ابتكار منتجات جديدة يستخدمها الإنسان لتطوير أسلوب حياته وتحقيق أهدافه، وتعد مراكز البحوث من معطيات العصر الحديث ومن أهم وسائل تطوره الحضاري، وتهتم الدول عادة بإنشاء هذه المراكز في المجالات التي ترعاها وتحرص على تطويرها وفي مقدمتها المجالات العسكرية التي تتسابق فيها الدول الأكثر تطورا لإنتاج أسلحة تفوق ما لدى الآخرين لدعم قدراتها العسكرية من جهة ولتزاحم الآخرين في سوق أكثر رواجا وربحا , ولكنها لا تغفل الميادين الأخرى, فتتسابق أيضا في الابتكار فيها، وتحمي مبتكراتها ببراءات الاختراع وحقوق الملكية التجارية والفنية، وقد اوجد النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي تطبقه تلك الدول مشاركة بين الدولة والقطاع الخاص ممثلا بالشركات الضخمة التي تشتري منها الدولة منتجاتها المبتكرة حتى في المجالات العسكرية وصناعة الفضاء، فتعمد تلك الشركات إلى إنشاء مراكز بحوث خاصة بها لتحصل على حصة من مشتريات الدولة، ونحن نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد من أكثر دول العالم اهتماماً بالبحث العلمي والابتكار تعتمد إلى حد كبير على تشجيع الشركات والمؤسسات الخاصة والأفراد للبحث والابتكار

وتدعمها وتشتري ابتكاراتها ومنتجاتها بأثمان باهظة، فوكالة ناسا الفضائية مثلاً تعتمد على مجموعة كبيرة من الشركات ومراكز البحث العلمي الخاصة لتأمين عناصر مهمة في المركبات الفضائية والاتصالات والتصوير والبرامج الحاسوبية، حتى ليعد المشروع الواحد لمكوك فضائي أو رحلات فضائية حصيلة جهود وابتكارات مجموعة كبيرة من الشركات والمؤسسات الصناعية في أمريكا وأوربا والهند.

وعلى هذا المنوال نفسه نجد الشركات العالمية الكبيرة كشركة بوينغ لصناعة الطائرات، وشركة جنرال الكترك لصناعة السيارات، بل وحتى شركات الصناعات الالكترونية تجد في منتجها النهائي مجموعة من منتجات موزعة في الشرق والغرب لتحقيق مكاسب اقتصادية أكبر.

هل نحن في حاجة لمراكز البحث العلمي:

حمل العصر الحديث لأبنائه مستجدات كثيرة لم تكن موجودة في عصور أسلافهم، من أبرزها التطور العلمي الكبير الذي يتزايد يوماً بعد يوم، ويقدم للبشرية منتجات مادية تؤثر في حياتهم تأثيراً عميقاً، مثل وسائل المواصلات والاتصالات التي جعلت العالم قرية صغيرة يشهد أحداثها حيثما وقعت وينتقل في أرجائها بشكل لا يقارن البتة مع ما كان يعانيه أجداده في ذلك التنقل. ولا يقتصر تأثير التطور العلمي على الجوانب المادية من حياة الإنسان بل يمتد إلى الجوانب المعنوية والسلوكية، فترتقي معارفه وتتغير سلوكياته، وتنتج أحداثاً إيجابية وسلبية مختلفة، تبدأ بالأنماط المختلفة للسلوك الفردي، وتصل إلى العلاقات الدولية، والحروب والصراعات المحلية والإقليمية والعالمية.

ومن المسلم به أن الوقود الأساسي للتطور العلمي هو البحوث والدراسات التي تنتهي إلى نظريات معرفية ومنتجات مادية جديدة تشكل الوجه الحضاري للأمة. وتمنحها التميز والتفوق، وعلى أقل تقدير تمنحها القوةو تتيح لها مساحة من استقلالية القرار.

إن واقعنا الحضاري أكبر دليل على حاجتنا الماسة لمراكز البحث العلمي في جميع الميادين، فنحن في الغالب مستهلكون لمعظم ما نستخدمه في حياتنا من التجهيزات العسكرية، بل إلى معظم ما نلبسه ونستخدمه في بيوتنا وإداراتنا ومصانعنا ومواصلاتنا واتصالاتنا ...الخ. ولسنا منتجين لها، ولكي نغير هذا الواقع لابد أن نكون مبتكرين ، ولا يكون الابتكار إلا

بالبحث العلمي المنظم، ولا جدال في أن أفضل من يحتضن البحوث العلمية ويوفر لها أسباب النجاح هي مراكز البحوث التي تقوم منفردة، أو تكون في الجامعات والمعاهد والمؤسسات والشركات المقتدرة.

الخطوات العملية لإنشاء مركز بحوث علمي

إن الوظيفة الأساسية التي يقوم بها الوقف الخيري في إنشاء مراكز البحوث وتعزيزها هي التمويل المالي، وتأمين احتياجات المركز ومتطلباته الضرورية لبدء عمله، ولاستمرار عمله أيضاً وتوفير الإمكانات اللازمة لتطويره وتمكينه من مواكبة المستجدات التقنية التي تلزمه، سواء في المختبرات أو الأجهزة أو البرامج الحاسوبية... إلخ. ولا يستطيع الوقف الخيري بتركيبته البشرية تقدير احتياجات المراكز البحوث العلمية؛ لأن تقديرها يرجع إلى المختصين في تلك البحوث، والوقف هيئة خيرية مالية بالمقام الأول؛ لذلك ينبغي الاعتماد في دراسة الأجهزة والتجهيزات والمواد الأولية اللازمة لأي مركز على الخبراء المختصين الذين سيعملون فيه، حتى الكوادر البشرية وحجم الهيكل الوظيفي ونوعية الوظائف وتخصص الموظفين لا يبت فيه إلا العارفون بشؤون المراكز وحسب تخصصاتها، فمركز بحوث طبي يختلف في أجهزته وتجهيزاته عن مركز بحوث تاريخي أو جغرافي.

الخطوة العملية الأولى : تحديد نوع المركز وأهدافه ووظائفه.

تتوقف معرفة متطلبات المركز على هذا التحديد، فمتطلبات مركز لأبحاث الفشل الكلوي مثلا تختلف عن متطلبات مركز لأبحاث الرعاية الأسرية

يخضع هذا التحديد لاعتبارات عدة في مقدمتها حاجة المجتمع أو البيئة التي سيقوم فيها هذا المركز إلى الموضوع الذي سيتخصص فيه، فالمجتمع أو البيئة التي تشكو من أوبئة معينة سيكون المركز المتخصص في دراسة هذه الأوبئة والبحث عن علاج ناجع لها هو صاحب الأولوية المطلقة، والبيئة التي تشكو من شح المياه أو تلوثها أحوج ما تكون لمركز دراسة للمياه، والبيئة التي تشكو من تفاقم الجريمة أو التفكك الأسري بحاجة إلى مركز دراسات اجتماعية يركز جهوده على المشكلات المتجذرة والبحث عن أسبابها والوصول إلى حلول عملية لها.

صحيح أننا في معظم بلادنا الإسلامية نحتاج إلى مراكز بحوث متخصصة في جميع الميادين التطبيقية والإنسانية بسبب تخلفنا في تلك الميادين وكثرة المشكلات التي نعانيها فيها، ومن الصعب إن لم يكن من المستحيل إنشاء مراكز بحوث ودراسات في جميع تلك الميادين دفعة واحدة، وهذا يحتم علينا ترتيب أولوياتنا والأخذ بها في خطواتنا العملية فنبدأ بالحاجة الأكثر إلحاحاً ونتدرج بعدها إلى ما يلي ها إلى أن يأذن الله بأن تصل مجتمعاتنا إلى مرحلة تغطي فيها مراكز البحوث جميع ميادين الحياة، لتكون قادرة على التطور الشامل والمستمر، ولننتقل إلى مواقع المبادرة والتفوق.

وهنا ينهض سؤال مهم: **من الذي يحدد الأولويات ويأتينا بالرأي الصائب؟إ**

إن الواقف منشئ المركز سواء كان فرداً أو مجموعة أو جهة، يحتاج إلى استشارة أولي الرأي والعلم من أساتذة الجامعات والعاملين في الميادين العلمية والاجتماعية والمنغمسين في هموم الناس، للوصول إلى قرار صحيح باختيار الموضوع المناسب لمركز البحوث، وقد يكون الواقف أو أحد أفراده ممن يتحسسون تلك الهموم ويدركون الحاجة المقدمة، ومع ذلك فإن الاستشارة ضرورية ليكون القرار برؤية جماعية، والرؤية الجماعية هي الأصوب غالباً.

الخطوة العملية الثانية: دراسة التكاليف

من المهم أن يقوم الواقف بدراسة اقتصادية دقيقة لتكاليف إنشاء المركز المستهدف، وتشغيله، وضمان استمراره لتحقيق أهدافه وتشمل هذه الدراسة كافة مستلزمات التجهيز والإدارة والعمل، وينبغي أن تكون واقعية تعتمد على حساب الأسعار السائدة سواء للمقر أو الأثاث أو التجهيزات المكتبية والعملية، ورواتب العاملين فيه، وتقرر الدراسة مدة التأسيس اللازمة إلى أن يصل المركز إلى مرحلة الإنتاج، وإذا كان المنتج غير ربحي أو بطيء التسويق فينبغي حساب مدة كافية للتشغيل وتغطية تكاليفها، وتوضع ميزانية تفصيلية تتضمن إضافة إلى جميع عناصر التكلفة نسبة احتياطية لا تقل عن عشرة بالمئة من جملة التكاليف لمواجهة المستجدات الطارئة. وإن كان المنتج ربحياً أو مما هو سريع التسويق فتحسب مدة إضافية لتكاليف العمل تزيد على المدة المتوقعة لبدء التسويق بستة أشهر، ومن المغامرة غير الآمنة الاكتفاء بالمدة المتوقعة ما بين التأسيس وبدء الإنتاج والتسويق،

فتقلبات الأسواق تقتضي وضع نسبة احتياطية آمنة والأشهر الستة المقترحة ستكون احتياطاً آمناً وفي حال تحقق التوقعات السريعة فسيكون رصيد المدة الاحتياطية احتياطاً ثابتاً وميزانية لأي تطوير جديد لم يوضع في الخطة الأولية.

الخطوة العملية الثالثة: تأمين الموارد:

إن حجز قيمة التكاليف المقررة في ميزانية التأسيس والتشغيل وفق الخطة الأولية هو الضمان الحقيقي لإنشاء مركز البحوث المستهدف، وسواء كانت القيمة متوافرة كلها أو بعضها، فإن فتح حساب مصرفي لمشروع المركز وإيداع تكاليف مرحلة التأسيس فيه حافز لانطلاق المشروع بمجرد أن يستكمل خطة عمله الأولية وطاقمه البشري، وقد اعتاد أصحاب المشروعات الخيرية المعتمدة على التبرعات على فتح حسابات بنكية لاستقبال التبرعات لتكوين الرصيد اللازم لتنفيذ المشروع، ومن غير الحكمة الاستعجال بالتنفيذ ما لم تتوافر في رصيد المشروع كتلة مالية تغطي ميزانية تكاليف التأسيس وفق المراحل المقررة في خطة المشروع.

إن الأوقاف الخيرية منذ أن بدأت في حضارتنا الإسلامية قائمة على التبرع الفردي أو الجماعي وخاصة في مرحلة التأسيس، وإن استجلاب هذا التبرع هو العامل الحاسم في تحقق إنشاء مركز البحوث المستهدف.

الخطوة العملية الرابعة: وضع خطة لإنتاج استثماري:

تهتم معظم مراكز البحوث العلمية بإنتاج منتج قابل للتسويق، وربما يكون المنتج التسويقي هدفها الرئيسي، ويحقق المنتج المبتكر غالباً عائدات كبيرة تستمر باستمرار الطلب على المنتج وباستمرار تطويره، ولكن بعض مراكز البحوث تجد صعوبة في إخراج منتج تسويقي أو يكون تسويق منتجها بطيئاً والجهات التي تطلبه قليلة. وهذه في الغالب هي مراكز دراسات لموضوعات إنسانية في الآداب والفنون، لكن هذه المراكز تستعيض عن واردات الأسواق بالدعم الحكومي أو تبرعات المؤسسات والأفراد.

ومن المؤسف أن معظم مجتمعاتنا لم تنتشر فيها ثقافة التبرع لمثل تلك المراكز، وأن الدعم الحكومي ضئيل، إن لم يكن غائباً، لا يلبي حاجات تلك المراكز؛ لذا ينبغي على من يعتزم إنشاء مركز بحث علمي أن يفكر ملياً في إمكانية الوصول إلى منتج تسويقي ملائم

لطبيعة المركز وحاجة البيئة، وفي حال تعذر ذلك ينبغي أن يتوجه بخططه إلى إقامة منشأة استثمارية يعود ريعها لمركز البحوث المستهدف، لضمان استمراره وقدرته على مواكبة المستجدات. ومن الخطأ الاعتماد الكلي على التبرعات في هذا الميدان في الذات، لعدم توافر الوعي الكافي في المجتمع لأهمية هذه المراكز وفوائد دعمها، فضلاً عن أن الأولويات في التبرعات تتجه غالباً وجهة قريبة بسبب الفهم القاصر لمصارف الصدقات، فتجد الفرد يتحمس للتبرع للفقراء والمساجد ويَعُدّ ذلك أولوية مطلقة على التبرع لمركز بحث علمي، وربما يفترض أن تمويل هذا المركز هو مسؤولية الدولة وحدها، فضلاً عن غياب الحوافز التشريعية للتبرع للمراكز الخيرية، فالأنظمة في كثير من البلاد المتقدمة تحسب التبرعات للجهات الخيرية من ضمن التكاليف الضريبية وتسقط قيمتها من حساب الضرائب المفروضة على الأفراد والمؤسسات فتشجعها على المبادرة بالتبرع، ولا توجد هذه الأنظمة في معظم تشريعات مجتمعاتنا العربية والإسلامية.

يضاف إلى ذلك أن ضعف تشريعات أو تطبيقات حفظ حقوق التأليف والابتكار وشيوع تقليد المنتجات المبتكرة وتسويقها دون رادع جنائي يجعل الإنفاق المجزي على البحوث والدراسات موضع تردد لممولي المراكز أو منتجاتها. هذه المثبطات جميعها تفرض علينا البحث عن سبل للإنتاج تتجاوز المثبطات، كخفض تكاليف الإنتاج، وتخفيض قيمة المنتج ليزهد المقلدون وسراق المبتكرات في إعادة إنتاجها، أو طلب الحماية من الجهات الرسمية، أو غير ذلك من الوسائل الناجعة في البيئة التي يقع فيها المركز.

وفي حال الاعتماد على منشأة استثمارية لتمويل الوقف ينبغي التركيز على الاستثمارات الآمنة، كالاستثمارات العقارية، أو الخدمية المستدامة كالفنادق والمطاعم وصالات المناسبات، كما ينبغي توظيف أو إشراك مهنيين ذوي خبرة واسعة في الخدمة المختارة، وفصل إدارة منشأة الاستثمار كلياً عن إدارة مركز البحوث والتعامل معها بالقواعد التجارية وليس بغيرها، ويضع مجلس إدارة مركز البحوث آلية الإشراف على إدارة وتشغيل المنشأة بناء على مشورة وتوجيه مكتب قانوني أو محام ذي خبرة واسعة في هذا المجال.

وأما الاستثمار الخطر كالمضاربة بالأسهم أو البورصة فإنها كلعب القمار غير حميدة رغم أرباحها العالية، وفي حال وجود إغراء حقيقي ومؤشرات مطمئنة فينبغي إذا أراد الواقف أو مجلس إدارة الوقف المغامرة فيها ألا يتجاوز استثماره فيها نسبة محدودة من المبالغ المخصصة للاستثمار، فالرالمناسبات ..إلخ.يع المأمون المستمر ولو قل خير من مغامرة قد تأتي على رصيد المركز وتدمره.

إن وضع خطة استثمارية تعتمد على منتجات المركز، أو منشأة استثمارية سليمة، أو عليهما معاً، ضرورة حيوية لمشروع المركز قبل البدء بتنفيذه، وإن الرؤية الواضحة والدقيقة للإنتاج الاستثماري جزء لا يتجزأ من عوامل نجاح المشروع وتحقيقه لأهدافه.

وهنا قد يعرض سؤال مهم: إذا كان موضوع مركز البحث العلمي غير إنتاجي أو يصعب تسويق منتجه والاعتماد على موارده كمركز بحوث جغرافي مثلا فما الحل؟

إذا استطاع المركز أن يتملك عقارات ذات دخل كاف لنفقاته فهذا مصدر تمويل جيد وهو المصدر الأول لمعظم أوقافنا الخيرية حتى الآن ، كما يمكن الاعتماد على أنشطة خدمية إن لم يكن لوقف ما يمكنه من شراء عقارات مجزية الريع، كالفنادق والمطاعم وصالات المناسبات.

الخطوة العملية الخامسة: بدء التنفيذ:

إن التخطيط السليم هو العامل الأول لنجاح أي مشروع مهمة، وبدء التنفيذ هو الاختبار الحقيقي لسلامة التخطيط وواقعيته، والبداية الصحيحة للتنفيذ مؤشر مبشر بنجاح الخطوات التالية، وتكون خطوة البداية سهلة وسلسة إذا كان المشروع مستكملا عناصر قيامه،أي كانت النفقات المطلوبة موجودة في رصيد المشروع، والقائم على تنفيذه كفء ولديه خريطة طريق واضحة، آنئذ سيبدأ البحث عن مقر مناسب للمشروع وتجهيزه، والاتصال بالمرشحين للعمل في المركز والتعاقد معهم، وتأمين الأجهزة المطلوبة بالتشاور معهم، فإذا استكمل المرحلة الأولية لتكوين المشروع بدأ مع هيكله الإداري وضع النظام الأساسي للمركز ولوائحه التنفيذية.

البداية المتواضعة وكرة الثلج

كثيرا ما يكون الطموح أكبر من الإمكانات المتاحة، فيكون تصور مركز البحوث المستهدف أكبر بكثير من القدرات المالية لصاحب التصور، وهذه المسافة بين الطموح والواقع معوقة أو محبطة، ولجسر هذه المسافة وتجاوز الإحباط يمكن أن نطبق مقولة كرة الثلج المتدحرجة التي تكبر بالحركة، فنبدأ بتشكيل الكرة ونحرص على أن تكون مستكملة للعناصر الأساسية، نواة قابلة للنمو، فيها الحد الأدنى لهيكله، والعوامل المساعدة على استمراره، فنضمن وجود مبلغ كاف للبداية المتواضعة، وطريقة تمويل لاستمراره، وخطة طموحة لتطويره، ونتطلع باهتمام إلى أية فرصة سانحة نطبقها أو نطبق بعضها، ولن يكون الأمر صعبا كان صاحب المشروع قد اتخذه رسالة يجتهد في أدائها، المهم ألا يقعدنا القنوط ولانقع في الإحباط.

تجربة واقعية: مركز بحوث ودراسات المدبنة المنورة

سأعرض فيما يلي تجربة واقعية كنت طرفا فيها، أحسب أن لها دلالات كثيرة تتصل بموضوعنا، أهمها: أنها تقدم نموذجا عمليا لمجال من مجالات إسهام الوقف الخيري في إحياء الحركة العلمية وتعزيزها.

كيف ولدت فكرة المركز

في شهر صفر من عام 1413هـــ الموافق لشهر أغسطس آب 1992م كنت أبحث عن مادة تاريخية للعهد العثماني في المدينة المنورة للكتاب الذي كنت أعده عن تاريخ المدينة المنورة ، فقصدت الأرشيف العثماني في استانبول [1] ولقيت مديره فحدثني عن تاريخ الأرشيف ومحتوياته وأخبرني أن عدد وثائقه يقارب مئة وخمسين مليون وثيقة تغطي قرون العهد العثماني وولاياته، وأنهم يقومون بفهرستها وقد أنجزوا حتى ذلك الوقت 20% منها، فطلبت الاطلاع على ما أنجز من وثائق تتعلق بالمدينة المنورة فأحضر لي المناول ستة

(1) الأرشيف العثماني هي إدارة حفظ وثائق العهد العثماني وتتبع رئاسة مجلس الوزراء التركية وتحتفظ بجميع الوثائق الموجودة عن عاصمة الخلافة العثمانية وجميع ولاياتها منذ بداية تشكل الدولة العثمانية إلى إغائها على يد مصطفى كمال أتاتورك

مجلدات كبيرة وأبلغني أنها فهارس لما تم فهرسته حتى الآن من وثائق المدينة، ومعظمها باللغة العثمانية ، تتراوح موضوعاتها ما بين مراسيم سلطانية وخطابات متبادلة بين إدارات المدينة وعاصمة الخلافة وتقارير أمنية واقتصادية وصحية وعرائض من أهل المدينة.

أثارت زيارة الأرشيف العثماني في نفسي ثلاثة أمور رئيسية، **الأمر الأول**: أن هذه الوثائق مادة غنية لتاريخ المدينة في العهد العثماني من جميع جوانبه الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية..إلخ. **والأمر الثاني**: أن هذه الفهارس تمثل خمس ما سيفهرس فيما بعد فكم سيكون الناتج النهائي. **والأمر الثالث**: إن كان هذا القدر من وثائق المدينة موجود في موقع واحد فكم هي الوثائق والمعلومات عن المدينة المنورة التي يمكن أن نجدها في القاهرة ودمشق وبغداد وكل بلد كان له صلة بتاريخ المدينة، ثم إن المدينة المنورة في قلوب المسلمين فماذا كتب عنها الرحالة الذين زاروها من أنحاء العالم الإسلامي على امتداد العصور؟ وكيف السبيل إلى جمع هذه المعلومات والوثائق؟ ومن يقوم به؟.

إن أول ما تبادر إلى ذهني أن العمل الفردي لن يصنع شيئاً ذا بال مهما كانت قدراته وجهوده، ولا بد من العمل الجماعي المنظم لتتبع تلك المعلومات والوثائق، ولا بد أيضاً من قاعدة بيانات ضخمة تختزنها.

في هذه النقطة ولدت فكرة **إنشاء مركز بحوث خاص بالمدينة المنورة** يبني قاعدة البيانات المطلوبة ويجمع المعلومات وصور الوثائق الموجودة في أنحاء العالم، وشيئاً فشيئاً أخذت الفكرة تنمو وتتخمر، وناقشت صورتها الأولية مع عدد من المهتمين بتاريخ المدينة فوجدت موافقة على الفكرة وحماسة لها، وتخوفاً من ضخامة العمل فيها، وحاجتها إلى تمويل كبير وفريق عمل مناسب.

وقد استفدت من الآراء والملاحظات التي قدمت لي كما استفدت من آراء بعض المبرمجين الذين استشرتهم في وضع مخطط لقاعدة البيانات المطلوبة وفي البرامج التي ستستخدم في إعدادها، وخرجت من ذلك كله بصياغة أولية لمشروع مركز بحوث محدود يتخصص في إعداد قاعدة بيانات واسعة عن المدينة المنورة.

عرضت المشروع على بعض المسؤولين في الجامعة التي كنت اعمل فيها، وعلى النادي الأدبي الثقافي بالمدينة المنورة، فوجدت تأييداً نظرياً واعتذاراً مستتراً عن تبنيه لأسباب مالية

وإدارية، وكنت قد انتهيت من طباعة كتابي (**التاريخ الشامل للمدينة المنورة**)[1] وبدأت بتسويقه، ولقي الكتاب رواجاً حسناً كما لقي تشجيعاً خاصاً من أمين المدينة المنورة المهندس عبد العزيز بن عبد الرحمن الحصين الذي وجه الأمانة لشراء ألف نسخة منه بمبلغ مئة ألف ريال سعودي، فقررت أن أوقف هذا المبلغ للبدء بتنفيذ المركز المحدود وقاعدة البيانات التي سيحتضنها.

البداية العملية للمشروع

فتحت حساباً خاصاً في مصرف الراجحي وأودعت فيه المبلغ الذي أوقفته، واستأجرت الدور الأرضي من فيلا بحي الأزهري ، وجهزته بالمكاتب وأجهزة الكمبيوتر والتصوير والقرطاسية اللازمة، واتفقت مع أربعة من طلاب الدراسات العليا الذين أنهوا مرحلة الماجستير وينتظرون تسجيل موضوعاتهم للدكتوراه للعمل في المشروع بدوام نصفي، ووضعت خطة عمل مرحلية، تبدأ بجمع المعلومات المتاحة من الكتب المطبوعة والدوريات وإدخالها في قاعدة البيانات ، ثم عززت العمل بفريق خارجي نسائي في سورية، فقد وفقت في الاتفاق مع خمسة باحثات لاستخراج المعلومات من أمهات الكتب التاريخية كتاريخ الطبري وابن كثير وابن الأثير وابن خلدون وإدخالها في الحاسب واستفدت من رخص الأجور آنئذٍ.

الإنتاج الاستثماري

لما كان الإنفاق على المشروع من رأس المال الذي أوقفته سوف يستنفذه في مدة غير طويلة فقد توجهت للاستفادة من المعلومات التي يجمعها الباحثون في إخراج منتج استثماري يعزز ميزانية المشروع، واستفدت من نصائح من حولي في إعداد برنامج حاسوبي متحرك (ملتيميديا) عن المدينة المنورة فيه صور ولقطات ثنائية وثلاثية الأبعاد، وأعددت بالتعاون مع مبرمج محترف برنامجاً بعنوان (**زيارة إلى المدينة المنورة**) قدمت فيه عرضاً لأهم معالم المدينة المنورة وتاريخها بإيجاز، وقد نجح المبرمج في إخراجه بشكل مشوق وبدأنا تسويقه عن طريق شركة توزيع محلية قبل نهاية السنة الأولى من بداية العمل في المشروع، ووفقت الشركة في تسويقه وحققت لنا ربحاً من الإصدار الأول قدره ستون

---

[1] صدرت الطبعة الأولى من الكتاب في ثلاثة مجلدات أواخر عام 1414 هـ

ألف ريال، ساعدنا على الاستمرار في عمل المشروع للسنة الثانية، شجعنا على التفكير بإعداد برنامج عن المسجد النبوي بدأنا بجمع المعلومات له والتخطيط لإخراجه.

منعطف التطوير

كان العمل في المشروع يسير وفق الإمكانات المتاحة، وبنفقات ضيقة بانتظار أن يرتفع دخل الإنتاج الاستثماري، وشاء الله أن يحدث انعطاف غير متوقع يقفز بالمشروع خطوات واسعة، فبعد إخراج برنامج زيارة إلى المدينة وتوافر معلومات غير قليلة في قاعدة البيانات أخبرت أمين المدينة المنورة عن المشروع، فزار مقره واطلع على تفصيلاته وتحمس لدعمه، وتبرع بتسديد إيجار المقر، وبعد أسبوعين أبلغني هاتفياً أنه حدث أمير المدينة المنورة الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز (رحمه الله) عن المشروع فأعجب بفكرته ورغب في الاطلاع عليه، وبعد أسبوع اتصل بي مدير مكتب الأمير وحدد موعداً لزيارته وأوصاني بحسن الاستعداد للزيارة والاختصار لأن جدول الأمير فيه ارتباطات أخرى، فأعددت عرضاً مركزاً يبين فكرة المشروع وأهدافه وفوائده، وفي الموعد المحدد حضر الأمير مع عدد من كبار المسؤولين وأخذ يستفسر عن تفصيلات المشروع ويسأل عن معلومات تاريخية، واطلع على البرنامج الحاسوبي وعلى قاعدة البيانات وامتدت زيارته لأكثر من ساعتين، صرح بعدها بإعجابه بالمشروع وكلف أربعة من مرافقيه لتشكيل لجنة لدراسة تطويره، واستجاب لطلبي مخاطبة الجامعات والمكتبات العامة لتزويدي بصور من المخطوطات والوثائق الموجودة لديهم عن المدينة المنورة[1].

مفترق مفصلي

بعد يومين من زيارة الأمير اتصل بي أمين المدينة المنورة وطلب مني الحضور لمكتبه لمناقشة تطوير المشروع ، فذهبت لمكتبه ووجدت اللجنة التي شكلها الأمير مجتمعة، وعرض وكيل الإمارة الأستاذ عبد الله الفايز أن أنقل المشروع إلى مبنى الإمارة حيث سيخصص له مكان أوسع، ويدعم بميزانية مناسبة وباحثين جدد، وهنا أحسست أني في مفترق خطير ، فالعرض مغر، والمشروع سيستفيد ولا شك من تبني الأمير ودعمه، ولكنه سيرتبط

[1] انظر صورة لأحد خطاباته والرد عليها في ملحق البحث

بشخصه، ولو حدث وانتقل الأمير إلى منطقة أخرى وعين أمير لا يهتم بمثل هذا المشروع فماذا سيكون مصيره؟ ثم إن نظام الوقف هو الذي يمكن أن يحمي المشروع ويمنحه الاستقلالية والاستمرار، فإذا كان دعم الأمير له وهو وقف فإن الفوائد ستتحقق، والمخاطر ستكون بعيدة عنه. لذا لم أتردد في أن أبوح بما خطر لي، بلباقة وتلطف، فقد شكرت الوكيل على عرضه السخي وبينت له أن الأفضل للمشروع أن يكون وقفاً له شخصيته الاعتبارية، وأن تبني الأمير ودعمه سيضاعف مثوبته عند الله ويضمن استمرارية المشروع إذا انتقل الأمير إلى منطقة أخرى، وقد اقتنع الوكيل وبقية أعضاء اللجنة بهذا الاقتراح وطلبوا مني إعداد عرض مكتوب ومركز لتقديمه للأمير، فأعددته خلال أسبوع، ورفع إلى الأمير فوافق عليه ووجه بإضافة الشيخ صالح بن عبد الرحمن الحصين إلى اللجنة لكونه خبيراً بالأنظمة والأوقاف ومهتماً بالأعمال الخيرية، وبعد أسبوعين عقد اجتماع في مكتب الأمير حضره الشيخ صالح لمناقشة تفصيلات الوقف وعُرِضَت اقتراحات عدة وكُلِّف الشيخ صالح بإعداد مسودة وثيقة الوقف والصيغة النهائية التي سيسجل بها، وبذلك حسم أمر إنشاء مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة ليكون وقفاً خيرياً مؤبداً له أهداف محددة ولوائح تنظم عمله.

ولادة جديدة

استغرق إعداد مسودة وثيقة الوقف ومناقشة تفصيلاتها أربعة أشهر تم بعدها تسجيل الوقف بالمحكمة الشرعية بالمدينة المنورة وأعلن عن قيام الوقف وإنشاء مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة في مؤتمر صحفي عقده الأمير عبد المجيد في مطلع شهر صفر 1418هـ وشكل له مجلس إدارة ومجلس علمي، وعينت مديراً عاماً للمركز وعضواً في مجلس الإدارة وأميناً له بصفتي الوظيفية [1]، ودُعمت ميزانية المركز بتبرع سخي من الأمير، ووضعت خطة عمل مرحلية، وعزز المركز بباحثين جدد.

هاجس الإنتاج الاستثماري

منح نظام الوقف المركز شخصية اعتبارية مستقلة، لكنه حرمها من الموارد المالية المستقرة التي يوفرها الارتباط بالإدارات الحكومية، ورغم أن الدعم المالي الذي قدمه الأمير للمركز

[1] انظر صورة من قرار مجلس إدارة المركز بهذا الشأن ، والإصدار الأول لكتيب التعريف بالمركز في ملحق البحث

كان سخياً إلا أن الخشية من مفاجآت المستقبل جعلتنا نفكر بقوة في الإنتاج الاستثماري، وضرورة تنميته وتحويله إلى منشأة مستمرة، لذلك قدمت إلى مجلس الإدارة مشروعاً لإحداث قسم للإنتاج والتسويق يتخصص في إعداد منتجات تتوافق مع أهداف المركز وتحقق له دخلاً يدعم ميزانتيها، فوافق المجلس عليه ونشط العمل في إخراج برامج حاسوبية جديدة عن المدينة المنورة، فأعددنا فيلماً وثائقياً مدته 28 دقيقة بعنوان **المدينة المنورة تاريخ وحضارة**، وأنتجناه بالتعاون مع شركة إنتاج محلية، وتم دبلجته إلى خمس لغات، ونجحت الشركة في تسويقه، كما تم إعداد برنامج وثائقي آخر عن **تاريخ المسجد النبوي**، ثم برامج **عن الغزوات الرئيسة بدر وأحد والخندق** ، ثم طور القسم نشاطاته فأنشأ **وحدة لصنع المجسمات المعمارية** تخصصت في إنتاج مجسمات عن المدينة المنورة قبل الإسلام، وفي العهد النبوي، ومجسمات عن الحجرة النبوية والمسجد النبوي في العهد النبوي أيضاً، وشارك بها في معارض عدة، فلقيت إقبالاً كبيراً وتم إنتاج وتسويق نسخ أخرى لمعارض في عدة مدن في السعودية والإمارات العربية والكويت وفرنسا[1]، حققت أهدافاً مزدوجة: نشر ثقافة السيرة النبوية بأساليب جديدة، ودخلاً يدعم ميزانية المركز ومشروعاته المتوالية.

المشروع الوقفي الكبير

كان الإنتاج الاستثماري رافداً مالياً مهماً ولكنه غير كاف ذلك الحين لتمويل مشروعات المركز الطموحة، لذلك استمر البحث عن مشروع استثماري كبير، واتجهت الأنظار إلى إنشاء فندق في المنطقة المركزية قرب المسجد النبوي، حيث الاستثمار ذو جدوى عالية ومستمرة، ولكن ثمن الأرض وتكلفة البناء أكبر بكثير من إمكانات المركز.

غير أن مشيئة الله أكبر من كل شيء فقد حدث أن زار الأمير سلطان بن عبد العزيز المركز اوائل عام 1420هـــ 2000م وتبرع له بخمسة ملايين ريال، فألححت على مجلس الإدارة أن يكون هذا المبلغ نواة لمشروع الفندق فوافق المجلس وأودع المبلغ في حساب استثماري إسلامي بالبنك الأهلي، وبدأنا رحلة البحث عن سبيل لتحقيق المشروع.

[1] انظر قائمة المعارض التي زودها المركز بالمجسات أو شارك فيها بجناح خاص به في الإصدار الأخير لكتيب التعريف بالمركز

وقدر الله حصول هبوط في أسعار الأراضي بالمنطقة المركزية، وكان الأمير عبد المجيد قد انتقل إلى مكة المكرمة وعين الأمير مقرن بن عبد العزيز مكانه فتحمس لمشروع الفندق ووجه ـــ باعتباره رئيساً للجنة التنفيذية لتطوير المنطقة المركزية ـــ إلى بيع المركز قطعة أرض مساحتها خمسمئة متر مربع بنصف قيمتها الحقيقية لكون المركز وقفاً خيرياً يخدم المدينة المنورة، فاشترينا الأرض بثلاثة ملايين ريال وسجلناها في المحكمة الشرعية لصالح الوقف، وتحققت الخطوة الأولى من المشروع.

وبالتعاون مع مكتب هندسي متطور وضعت مخططات لفندق بأربعة عشر طابقاً، واستُخرجت رخصة البناء، وبدأ البحث عن ممول. غير أن العروض التي حصل عليها المركز من المستثمرين في العقارات كانت مجحفة، كما أن البنوك المحلية اعتذرت عن تقديم تمويل مناسب لكون المركز لا يملك ضمانات تطمئنها على استرداد تمويلها، خاصة وأن للوقف في الأنظمة القضائية السعودية حصانة تخشاها البنوك. فتوجهنا إلى البنك الإسلامي للتنمية، وتوافق ذلك مع إنشاء البنك لصندوق جديد آنئذ هو صندوق تنمية الوقف الإسلامي، واستطاع المركز أن يحصل على تمويل مناسب بنظام الإجارة بعد مفاوضات شاقة استمرت أكثر من خمسة أشهر[1]، وتمت ترسية مشروع البناء على مقاول نشط أنجزه في ثمانية عشر شهراً، وقام المركز بتأجير المبنى لشركة استثمار فندقي بمبلغ ثلاثة ملايين ريال يقتسمها مع البنك الإسلامي مدة عشر سنوات ليسدد قيمة تمويله ، وتحقق الحلم بإنشاء استثمار وقفي كبير استفاد منه المركز في تطوير عمله العلمي وإجراء المزيد من البحوث العلمية عن المدينة المنورة وتراثها الحضاري.

وبعـــد:

فهذه التجربة الواقعية التي كتب الله لها التوفيق والنجاح نموذج لنشاط يمكن أن يقوم به الوقف الخيري لإحياء الحركة العلمية وتعزيزها في مجال يواكب مستجدات العصر، بل ويستخدم أحد ميادينها العلمية الفعالة التي تسهم في البناء الحضاري للأمة.

لقد احتضن الوقف الخيري الإسلامي الحركة العلمية في عصورنا الماضية، وأسهم إلى حد كبير في المحافظة على شعلتها في أحلك الظروف، وكان يستخدم معطيات عصره،

---

[1] انظر صورة من اتفاقية التمويل في ملحق البحث

ويواكب أنظمته ومعاييره، وقد تبدلت هذه المعطيات وتلك الأنظمة والمعايير في عصرنا الحديث، فالمدارس التي كان الوقف ينشئها أصبحت كما أسلفت قسمة بين إدارة الدولة والاستثمار الأهلي، والحصة التي يمكن أن يقتطعها الوقف منهما ــ وهي غير ممنوعة عنه غالباً ــ لن تسد ثغرة على نحو ما كانت عليه في العصور السابقة ، بل سيكون الوقف فيها مجرد مشارك قد لا يتفوق على الاستثمار الأهلي، ولكن عندما يتوجه الوقف إلى المجالات الحديثة كمجال مراكز البحوث العلمية فسوف يسد ثغرة هائلة في كثير من مجتمعاتنا العربية والإسلامية، وهذا المجال في يقيني إن أحسن الوقف اختياره يملك فرصاً كبيرة للنجاح والتفوق، النجاح في تحقيق أهداف علمية نحن في أمس الحاجة إليها للحاق بركب الحضارة المتقدم، والنجاح في تحقيق دخل يضمن استمرار الوقف في احتضان جوانب من الحركة العلمية وتطوير مشروعاتها.

ولقد ترددت أول الأمر في عرض مسيرة إنشاء المركز بالأسماء الصريحة والأرقام لارتباطي به وخشية أن يفسر بأنه استعراض شخصي وصورة من صور التفاخر الأناني، ولكن يعلم الله أن أخشى ما أخشاه أن يقر في نفسي شيء من هذا يبدد ما رجوته عند الله من قبول ومثوبة طوال عملي في هذا المشروع، وقد توصلت بعد حوار ذاتي طويل إلى أن الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور قد قرّ في نفسي أن العرض الصريح ربما يقنع الآخرين **بواقعية التجربة وإمكانية احتذائها، وأنها ليست ضرباً من المثالية أو المستحيل، وأن المبادرة الفردية في الوقف بالذات إذا رزقت الصدق مع الله تعالى ثم مع النفس ستتغلب بتوفيق الله على المعوقات، وأن الوقف أيضاً الذي دأب عليه أسلافنا يمكن أن يحقق ــ إذا حذونا حذوهم ــ نتائج كثيرة ومفيدة ولو كانت بداياته محدودة ومتواضعة، وأخيراً أن الوقف في مجالات إحياء الحركة العلمية وتعزيزها بما يتناسب مع ظروفنا وطبيعة عصرنا حاجة ماسة ينبغي أن ندركها ونسعى لتلبيتها ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، قربى إلى الله تعالى ، وخدمة لمجتمعاتنا، وسداً لثغرة كبيرة في واقعنا المعاصر والحمد لله رب العالمين.**